

ملخص الدراسة

أولاً: الملخص باللغة العربية

إن أوروبا صاحبة تاريخ طويل في المنطقة العربية، فقدته بسبب الهيمنة الأمريكية على المنطقة والقرار الدولي، فسعت جاهدةً للدخول للمنطقة وبقوة، من خلال القضية الفلسطينية بوابة العلاقات مع المنطقة العربية. سعيها هذا كان لأسبابٍ أهمها حماية مصالحها واستقرار أمنها واقتصادها من منطلق القرب الجغرافي أيضاً، والذي يأتي نسبياً من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي وتحديدًا إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس القرارات الدولية.

لقد جاءت الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أعوام من العلاقات القائمة على قاعدة مؤتمر مدريد للسلام، وإعلان برشلونة عام 1995، الذي حدد أطر وأسس هذه العلاقة، والذي كان الهدف منها إنشاء وإرساء السلام والإزدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي العام 2006، تأثرت العلاقات التمويلية بين الإتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية بسبب عدم إعلان الحكومة الالتزام بشروط الرباعية، ما اعتبر إخلالاً بشروط تقديم الدعم. عاد الدعم الأوروبي في العام 2007 ليرتفع قليلاً مع المتغيرات الداخلية، فكان في العام 2006 عبر الآلية TIM ومباشراً للمستفيدين، واستمر حتى بداية العام 2008، تبعثها الآلية PEGASE من بداية العام 2008، ولكن بالية جديدة لدعم خطة الإصلاح والتنمية في الأراضي الفلسطينية، ونجحت السلطة الوطنية

على هذا المستوى في تطوير القطاعات والشفافية، ما وضع المانحين أمام مسؤولياتهم تجاه احترام سيادة السلطة. فعاد التمويل الخارجي تدريجياً ليتمر بحسابات السلطة (حساب الخزينة الموحد).

كما رسمت هذه الآليات علاقةً واضحةً بين المانح والسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال طريقة إدارتها وأوجه إنفاقها، التي أدت إلى زيادة ثقة المانح بالسلطة. لكن السلطة الوطنية طورت أداءها مما جعل خطواتها تتسارع للخروج من حالة انهيار المؤسسات، إلى مرحلة تثبيت أركان دولة المؤسسات باستراتيجية جريئة ذات معالم واضحة، وهي الدولة الفلسطينية على الإراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وعاصمتها القدس¹، ولا اعتراف بالمناطق المرحلية، بالية جديدة تتعامل مع الواقع الإحتلالي بأمر واقع مضاد. وباستراتيجية وفكر تطوير المقاومة، ليصبح يواجه الإحتلال بالبناء، وهي آلة إنهاء الإحتلال الفلسطينية. ومع هذه الآليات، فقد استخدمت السلطة الوطنية فكرة القوة المتحولة التي سعت من خلالها إلى تمويل ما لا يريد العالم تمويله من الموارد الذاتية وبارادةٍ ذاتيةٍ، عبر تحرير جزءٍ من المال الفلسطيني مقابل ما يمكن أن يصل للسلطة كدعم لمشاريع محددة، يتيح للسلطة توجيه ماله إلى المشاريع التي لا يرغب العالم بتمويلها.

¹ وثيقة "فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة". (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية: برنامج الحكومه الثالثه عشرة.